

واقع الممارسة المقاولاتية لدى حاملي الشهادات الجامعية : دراسة ميدانية بمدينة وهران

زين الشرف لوسداد⁽¹⁾

مقدّمة

تُعتبر المقاولاتية من النشاطات الاقتصادية المهمة التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من دور فعّال في المساهمة في بناء الثروة والاستثمار في رؤوس الأموال وفي الكفاءات البشرية وتوفير مناصب الشغل، ولكن بالرغم من هذه الأهمية المثبتة لدى العديد من المجتمعات، إلا أنّ صورتها الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر خلال سنوات السبعينات والثمانيات من القرن الماضي بقيت لصيقة بالطابع العائلي (Peneff, 1982, pp. 62-63).

زاد الاهتمام بالنشاط المقاولاتي وارتفعت نسبة ممارسيه وعددهم مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وخصوصا بعد تخلي الجزائر عن اقتصاد الطابع الموجّه وانتقالها إلى « اقتصاد السوق » وبروز أجهزة التشغيل الداعمة للمقاولّة. يبدو ظاهريا هذا الشكل من الإدماج المبني في الجزائر مستقطبا لاهتمام العديد من الشباب على اختلاف فئاتهم الاجتماعية، والتي من المفترض أن تضمّ أيضا فئة حاملي الشهادات الجامعية، غير أنّ

⁽¹⁾ Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle, 31000, Oran, Algérie.

الدراسة الكمية¹ التي أجريناها حول درجة الاهتمام بمثل هذا المسار في سيرورة الإدماج المهني كشفت عكس ذلك، وبيّنت نتائجها أنّ « المقاولين »² الممارسين للمقاولّة الذاتية والعمل الحرّ لا تتعدى نسبتهم 8,8 % من أصل 841 شابا جامعيًا، لذا فإنّ الهدف من هذه الورقة البحثية يتمحور حول معرفة كيفية تكوّن فكرة المشروع المقاولاتي³ لدى حاملي الشهادات الجامعية، والبحث في المبررات التي يسوقها المستجوبون حول دوافع التوجّه إلى هذا النوع من النشاط (Glee, 2009, p. 419).

لقد لاقت إشكاليّات الظاهرة المقاولاتية اهتمام العديد من الباحثين، نذكر على سبيل المثال في هذا السياق دراسة جان بيناف (Jean Peneff) التي تناولت كيفية تشكّل فئة المقاولين في فترة سبعينيات القرن الماضي في الجزائر. وقد صنّفت هذه الفئة وفق بعض خصائصها المحدّدة المتمثّلة في المستوى الدراسي والأصل الاجتماعي والجغرافي، كما تطرّق الباحث إلى مراحل تكوّن الثقافة المقاولاتية لديها من خلال تحليل مسارها الاجتماعي والمهني (Peneff, 1983, p. 575).

يمكن أيضًا أن نشير إلى دراسة أخرى لا تقل أهمية عن الدّراسة السابقة وهي للجيلالي اليابس، والذي استنتج هو الآخر بأنّ « المقاولين الجزائريين يمتازون بخصوصيات أهمّها:

¹ الدراسة الكمية المنجزة ضمن مشروع شراكة ما بين مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC وجامعة تونس (9 أفريل) تحت عنوان « السياسة العمومية للتشغيل والإدماج السوسيو- مهني لحاملي الشهادات الجامعية » برئاسة الأستاذ عمر دراس. تم إنجازها في الفترة ما بين سنة 2014 و2017، وقد قمنا بتحرير محور بحث في إطاره تحت عنوان « الإدماج السوسيو-مهني لحاملي الشهادات الجامعية – حالة الشباب المقاول ».

² المقاول: هو فرد اجتماعي له مشروعه الخاص في مجال استثماري معين يتمتع بالقدرات والمؤهلات لإنشاء هذا المشروع وتسييره، كما بيّنت دراستنا أنّ أغلب حاملي الشهادات الجامعية ممّن يزاوون نشاطا يصنّف ضمن المقاولاتية أغلبهم موجودون في الواقع ضمن نموذج « المقاولّة الذاتية ». وهذا النموذج قائم على المبادرة المهنية الفردية في مجال الخدمات أو الانتاج المحدود، نشاط لا يضمن تشغيل إلا حامل المشروع في العموم، غايته الأولى « ضمان دخل مستقر ».

³ نقصد بالمشروع المقاولاتي المشروع المصغّر القائم على المبادرة المهنية الفردية في مجال الخدمات أو الانتاج المحدود الذي يعتمد على فاعل واحد في إنشائه وتسييره (المقاولّة الذاتية auto entrepreneurship)، وهو نشاط لا يضمن تشغيل إلا لحامل المشروع في العموم، غايته الأولى « ضمان دخل مستقر »، كما يُعتبر كنتيجة لسيرورة مهنية كانت نهايتها التوجه الى ممارسة المقاولّة بطريقة اضطرارية للخروج من البطالة (عمل حر أنشأه صاحبه بعدما فشلت أجهزة التشغيل في إدماجه في سوق العمل)، أو كنتيجة لمصير مهني مسبق التخطيط ناتج عن حتمية اجتماعية تفرضها التنشئة المهنية المكتسبة من المحيط العائلي والعائلي الخاص بالفرد المقاول.

توسّع الذهنية العائلية لإنشاء المؤسسات وكذا استغلال اليد العاملة لاستخراج فائض القيمة وذلك بالاعتماد على القيم الاجتماعية التقليدية وإعطائها صبغة عصرية « (صايشي، 2002-2003، ص 30). كما نشير إلى دراسة محمد مضوي التي ربطت علاقة العمل بالدين والقيمة التي يعطيها المقاول لعمله، وقد سلّط الباحث الضوء على ماهية ممارسات المقاولين وعلاقتهم بالدين الإسلامي وثقافتهم (Madoui, 2004, p. 255).

لقد أوضحت الدّراسات السّابقة⁴ بأنّه على الرغم من أهمية ثقافة المقاولّة إلا أنّ ممارستها تبقى محدودة بين أفراد المجتمع الجزائري، فطابعها العائلي يجعل الأسرة هي الموجه الأوّل لأفرادها نحو هذه الممارسات خصوصا في ظل ضعف التكوين وافتقار الأفراد لثقافة المقاولّة وروحها.

يجدر القول أنّ المعطيات الميدانية لدراستنا، والتي نعتبرها امتدادا ولو جزئيا للدراسات السابقة، يمكن أن تسمح لنا بتتبع مسارات الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية في النشاط المقاولاتي والتي تتراوح ما بين اعتبارها:

- حالة من اللجوء المهني نتيجة فقدان الأمل في الحصول على منصب عمل نمطي ونتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية هشة.

- أو حالة استمرارية لتنشئة مهنية وللنشاط العائلي المقاولاتي.

- أو حالة من الانتقال المهني من « قيود » ظرف العمل النمطي (ظرف العمل المأجور الدائم) إلى « مغامرة » النشاط المقاولاتي.

تتمثل تساؤلاتنا المحوريّة - والتي نجيب عليها في هذا المقال اعتمادا على دراسة كمية⁵ وكيفية⁶ - فيما يلي : « كيف تتكوّن فكرة المشروع المقاولاتي لدى حاملي الشهادات

⁴ ما سقناه في الدراسات السابقة هو على سبيل المثال لا الحصر.

⁵ اعتمدنا في المنهج الكمي على تقنية توزيع دليل الاستمارة، التي شملت 50 مقاطعات بمدينة وهران وهي قطاع الحمري، المقرري، المتزه، البدر، وقطاع الصديقية. حيث شملت 800 مسكن ضم 148 شاب جامعي متخرج ما بين سنة 2009 و 2015 حامل للشهادة الجامعية في الليسانس، هندسة... وغيرها. شملت دراستنا قطاع الصديقية الذي يضم 5 أحياء وهي حي Point du jour، حي كوربي، حي قمبرطة، حي كارطو، وحي الصديقية، أين قمنا بتحقيق ميداني وُزعت فيه استمارات على 162 مسكن عائلي ضم 177 شاب متخرج جامعيًا تمثل في 85 ذكر و119 أنثى. بعد جمع الاستمارات قمنا بتفريغها في برنامج SPSS واستخرجنا أهم الاتجاهات الخاصة بالشباب الجامعي في سيرورة إدماجهم السوسيو- مهني وأهم مميزاته السوسيو جغرافية.

⁶ استعملنا المنهج الكيفي لتحليل وتعليل معطيات الدراسة الكمية ومعرفة سيرورة تكوّن فكرة المشروع

الجامعية؟ وما هي المحدّات الاجتماعية التي تدفع إلى ممارسة مثل هذه النشاطات؟». تكشف نتائج هذه الدراسة بأنّ الممارسة المقاولاتية خاضعة لمجموعة من المحدّات الاجتماعية التي تساهم في بناء تصوّر حول المشروع المهني الشخصي، فحاملو الشهادات الذين يواجهون انتقائية سوق العمل سواء بسبب تخصصات شهادتهم أو بسبب عدم اعتراف قطاعات التشغيل بمساراتهم التكوينية أو بسبب جنسهم، أو أصلهم الاجتماعي، بحيث يجدون أنفسهم مجبرين على الخوض في مثل هاته الممارسات هروبا من الهشاشة المهنية. وغالبا ما يكون الفشل في الحصول على العمل النمطي (ظرف العمل المأجور العمومي) الدافع الرئيسي للجوء إلى الممارسة المقاولاتية.

من هم حاملو الشهادات الجامعية في حالة نشاط مقاولاتي اليوم؟

بيّنت الدراسة الكمية التي أجراها فريق البحث مجموعة من الخصائص والمميّزات التي يتّصف بها المجال المقاولاتي ومجموعة الناشطين فيه من حاملي الشهادات الجامعية. هذا السياق، تبدو الممارسة المقاولاتية ضعيفة لدى شركاء البحث في مدينة وهران بحيث لم يتعدّد عدد ممارسيها 74 مبحوثا مقاولا، وهو ما يعادل نسبة 8,8% من أصل 841 شابا جامعيًا، ونسبة 14,62% من مجموع المبحوثين المتواجدين في حالة نشاط مهني والمقدّر عددهم بـ 506 متخرجا جامعيًا، كما بيّنت الدّراسة نفسها أنّ التّوجه نحو المقاولاتية يتمّ على العموم بعد فشل تجربة الحصول على العمل النمطي وبعد مسار من الهشاشة المهنية نتيجة عقود العمل المؤقتة التي لا تؤدي في الغالب إلا إلى إحدى المخرجين: إما البقاء في وضعية الهشاشة أو اللجوء إلى النشاط المقاولاتي.

وعلى العكس ممّا هو شائع في تصورنا حول ميل تخصصات شهادات المقاولين المبحوثين للعلوم التقنية من هندسة وعلوم تجريبية واقتصادية، كشفت الدراسة أنّ

المقاولاتي لدى حاملي الشهادات الجامعية، ومعرفة المراحل التي يمر بها حتى يصبح مقاولا (سيرورة الإدماج السوسيو مهني) باستعمال دليل المقابلة شبه الموجهة، التي أجريناها مع عينة من الشباب الجامعي الممارس للمقاولات في الفترة الممتدة ما بين 15 و 22 جانفي 2017 والذي تمثل عدده في 70 مقاولين ما بين ذكور وإناث (4 ذكور و3 إناث)، حاملين لشهادات جامعية (ليسانس وهندسة) تراوح سئهم ما بين 25 و30 سنة، اختلفت نشاطاتهم ما بين خدماتية وإنتاجية، حرفية وتجارية.

أغلبية الفئة المبحوثة قد زاولت مسارها التكويني في المرحلة التعليم الثانوي في شعبة الآداب والفلسفة بنسبة 54,05 %، تليها شعبة العلوم التجريبية بـ 25,68 %، لتأتي شعبة تسيير اقتصادي في المرتبة الثالثة بنسبة 13,51 %، تتبعها شعبة لغات أجنبية في المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة 2,70 %، وأخيرا شعبة الرياضيات بنسبة لا تتجاوز 1,36 %، (بلغت نسبة عدم الإجابة على هذا الموضوع 2,70 %).

أما بالنسبة لتخصّصاتهم في المرحلة الجامعية، فإنّ نسبة الممارسين للمقاوله مرتفعة عند الحاملين للشهادات في العلوم القانونية والاقتصادية بحيث تبلغ نسبتهم 40,54 %، تليها تخصّصات العلوم الاجتماعية والانسانية بنسبة 32,43 %، وعلوم الهندسة بـ 10,81 %، فيما تقدّر نسبة تخصّصات العلوم شبه الطبية بـ 8,11 %، والآداب واللغات بـ 6,76 %، لتحتل تخصّصات العلوم الطبية آخر المراتب بنسبة 1,35 %.

فعلى غرار تخصّصات العلوم القانونية والاقتصادية وعلوم الهندسة التي من الممكن لدارسها أن يستحدث نشاطا مقاولاتيا كمكتب محاماة أو نشاط تجاري أو مكتب للدراسات الهندسية - ولو أن صورة المشروع المهني المستقبلي المبنية على أساس اختيار هذه التخصصات ليست دائما مترافقة مع فكرة نشاط مقاولاتي- إلا أننا نجد نسبة حاملي شهادات تخصّصات العلوم الاجتماعية مرتفعة، إذ تحتل المرتبة الثانية رغم عدم ارتباط تكوينها الجامعي بالمجال المقاولاتي. فهؤلاء توجّهوا لممارسة هذا النوع من الأنشطة نتيجة لمجموعة من العوامل ذات العلاقة بفكرة غياب تصورات حول المشروع المهني أثناء توجيههم لهذه التخصصات الجامعية، وانعدام فرصة الحصول على منصب العمل النمطي على الرغم من وجودهم في سوق العمل بعقود عمل مؤقتة وفي الغالب غير رسمية، ونتيجة لأصولهم الاجتماعية.

ومن البديهي أن يكون الهدف الرئيسي لمواصلة الدراسة الجامعية واقتناء الشهادة بالنسبة لحاملها هو الحصول على منصب عمل والإدماج في سوقه، وأنّ هذه الشهادة هي « تأشيرة » تسهل عملية الولوج إليه، غير أن انطباعات مبحوثينا قد بيّنت عكس ذلك حيث اعتبرت ما نسبته 71,63 % من هذه الفئة أنّ الشهادة الجامعية لم تسهّل

من عملية إدماجهم في سوق العمل، فيما انحصرت المواقف الإيجابية من الدور المهني للشهادة عند الفئة نفسها في حدود 25,67 %، (بلغت نسبة عدم الإجابة على هذا الموضوع 2,70%).

إذا اعتبرنا أنّ لحاملي الشهادات الجامعية العديد من المشاريع المتنافسة فيما بينها بعد حصولهم على الشهادة (مشروع الحصول على عمل نمطي، مشروع المقاول، مشروع الهجرة، مشروع مواصلة الدراسة داخل أو خارج الوطن)، فإنّ الدراسة الكميّة تكشف لنا عن تراتبيّة هذه المشاريع، وتبيّن لنا أنّ فكرة إنشاء مشروع مهني مقاولاتي لدى هؤلاء لا يتعدّى 16,22 % من الفئة المبحوثة، فالغالبية منهم (64,86%) تسعى إلى الحصول على منصب نمطي، في حين يأتي مشروع مواصلة الدراسة في المرتبة الثالثة (6,76%)، وهو الترتيب نفسه عندما يتعلق الأمر بمشروع الهجرة بـ (6,76%)، فيما اختارت نسبة 2,70 % أخذ وقت للراحة قبل مباشرة البحث عن عمل، (بلغت نسبة عدم الإجابة على هذا الموضوع 2,70%). تبيّن هذه النّسب أنّ قرار التّوجّه إلى المجال المقاولاتي يُعتبر حلاً بديلاً بعد عملية فشل الإدماج في سوق العمل أو نتيجة الهشاشة الاجتماعية والمهنية التي عاشها المبحوثين وفقدانهم الأمل في الحصول على منصب العمل النمطي.

ومن بين النتائج المهمة في هذه الدراسة أيضا هو توجه الشباب الجامعي نحو المقاولاتية كلّما طالت مدة تخرجه من الجامعة، أو بمعنى آخر، كلما كان عمر الشهادة متقدما كلما ازداد الإقبال على المقاولاتية، فالمبحوثون المقاولون الذين تخرجوا في الفترة ما بين 2009 و2012 هم أكثر إقبالا على مثل هذه النشاطات (بلغت نسبتهم 66,22%) مقارنة مع حاملي الشهادات بعد سنة 2012 (بلغت نسبتهم 33,78%). كما تكشف لنا معطيات التحقيق الميداني أنّ أقدميّة الشهادة الجامعية للناشطين في مجال المقاولاتية تُضعف من إمكانيات تشغيلها في العمل النمطي ويقصّبها منه، ويُصبح الإدماج في منظومة التشغيل ممكنا فقط بالنشاط المقاولاتي.

لطالما تميّز المجال المقاولاتي بالطّابع الذّكوري في الجزائر، ولا زال هذا التميّز مستمرا، بحيث أظهرت دراستنا الكمية أنّ النّشاط المقاولاتي هو ذو طابع ذكوري تقارب نسبته 67,56 %، فيما لا تتجاوز نسبة الإناث المقاولات 32,43 % فقط. وهذه النتائج بقدر

ما تعكس صورة عن تقسيم العمل بين الجنسين بالجزائر، بقدر ما تطرح العديد من التساؤلات حول المصير المهني لحاملات الشهادات الجامعية في التخصصات العلمية ذات التشغيلية الضعيفة خصوصا في ظل جمهرة التعليم العالي في الجزائر اليوم. لا يعتمد النجاح في الحياة المهنية ضمن النشاط المقاولاتي حسب مبحوثينا بالدرجة الأولى على الشهادة ولا على المستوى العلمي، بل يعتمد على عوامل أخرى لا علاقة لها بالخبرة ولا بالتجربة ولا بما اكتسبه الفرد من علم ومعرفة. ترى الفئة المبحوثة في غالبيتها أنّ سبل نجاحها الاجتماعي والمهني مرتبط بما تملكه من علاقات اجتماعية وشبكات علائقية ورأسمال اجتماعي بنسبة 51,35 %، فيما ترى 10,81 % من شركاء البحث بأنّ ذلك يتحقّق بمواصلة الدراسة، وترى النسبة نفسها بأنّ تحقيق ذلك يكون بالعمل والمثابرة، في حين أجابت نسبة 20,27 % بأنّها لا تدري، فيما اختارت نسبة 6,76 % إجابة أخرى.

تنتمي فئة المقاولين الحاملين للشهادات الجامعية إلى الطبقة الشعبية بالدرجة الأولى بنسبة 45,94 %، فيما تأتي الفئة المنتمية للطبقة المتوسطة في الدرجة الثانية بنسبة 37,83 %، لتحل الطبقة العليا المرتبة الثالثة بنسبة 10,82 % فيما بقيت نسبة 5,41 % بدون إجابة. تعطي هذه النتائج الانطباع أنّ الهشاشة الاجتماعية والمهنية للطبقة الشعبية هي التي تدفعها إلى ممارسة النشاط المقاولاتي في ظل صعوبات الحصول على منصب عمل نمطي. ولوربطنا الأصول الاجتماعية لهذه الفئة مع تخصصات شهاداتها الجامعية لوجدنا أنّ أكثر الفئات لجوء للنشاط المقاولاتي هم في الوقت نفسه أكثر عرضة لهشاشة المهنية وانتفاءً للطبقة الشعبية.

تتميّز مصادر تمويلات المشاريع المقاولاتية الخاصة بمبحوثينا من حاملي الشهادات الجامعية بالطابع العائلي بالدرجة الأولى وهو ما يعادل نسبة 29,72 %، لذا نعتبر بأن

⁷ لا تتعارض هذه النتيجة مع سابقتها حول الأصول الاجتماعية للمبحوثين المقاولين، فالمقابلات التي أجريت بيّنت أنّ الأسر من أصول شعبية تساهم ونسبة كبيرة في تمويل مشاريع مقاولاتية لأبنائها، وهذا يعكس تصوّرا لأشكال التضامن الأسري مع حامل الشهادة الجامعية الذي يجد صعوبة في إنقاذ مساره الدراسي بواسطة عمل لائق.

المساعدات العائلية تعدّ الداعم الرئيسي عموماً في بناء مستقبل أبنائها، وهذا الوضع يتناسب مع ما كان شائعاً في الجزائر سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي (Benghabrit-Remaoun & Elaidi, 2012) ولا يزال مستمراً إلى الوقت الحالي، يليه في المرتبة الثانية التمويل الفردي بنسبة 16,22 % الذي يعتمد فيه الفرد على ما آخره من رأسمال أثناء نشاطاته المهنية السابقة قبل تجسيد مشروعه، في حين لا تتجاوز نسبة الاستفادة من تمويلات البرامج الخاصة بالتشغيل ANSEJ و ANGEM ما نسبته 13,52 % في أحسن الحالات، أما نسبة 8,11 % فتمثل مصادر أخرى من تمويل للمشاريع، فيما فضّلت نسبة 32,43 % عدم التصريح بمصادر تمويل مشاريعها.

تعكس هذه النتائج اتجاهات كبرى تُبيّن أنّ حاملي الشهادات الجامعية قليلي الاستفادة من برامج التشغيل المقاولاتية مقارنة مع نظرائهم من حاملي شهادات التكوين المهني. وهذا قد يكون راجعاً بالأساس إلى ترتيب الأولويات المهنية، والتي تعطي لظرف العمل المأجور العمومي الأولوية مقارنة مع فكرة إنشاء « مشروع مقاولاتي ». كما تعكس هذه النتائج أيضاً أهمية دور كل من الأسرة التي لا تزال تحافظ على دورها الفاعل في عملية الإدماج المهني من خلال أشكال تضامنها مع حاملي الشهادات الجامعية مقارنة مع ما توقّره « الدولة » من خلال سياساتها العمومية للتشغيل. يمكن أيضاً للمواقف الدينية من طبيعة القروض البنكية والخوف من الاستدانة أن يكونا أيضاً عاملين مفسّرين لتقلص نسب لجوء الجامعيين للنشاط المقاولاتي المدعّم من طرف أجهزة التشغيل العمومية.

يهيمن الطابع الخدماتي على النشاط المقاولاتي لدى حاملي الشهادات بنسبة 72,98 %، يليه في المرتبة الثانية القطاع الصناعي بنسبة 18,92 %، ثم في المراتب الأخيرة نجد كل من القطاع الفلاحي بنسبة 4,05 %، والبناء والأشغال العمومية بنسبة 1,35 %، فيما بقيت نسبة 2,70 % بدون إجابة. وبما أنّ جلّ النشاطات هي خدماتية معاشية فهذا يعني أنّ هؤلاء المقاولين من حاملي الشهادات الجامعية يلجئون إلى النشاط المقاولاتي البسيط الذي غايته تأمين منصب عمل وتوفير لقمة العيش، وهو حال غالبية المنتميين إلى الفئة الاجتماعية الشعبية.

لقد أفرزت الدراسة أيضا أنّ 59,45 % من المبحوثين لا يريدون تغيير نشاطهم المقاولاتي، مقابل 37,83 % من يريدون تغييره ويعود السبب إلى أنّ توجيههم نحو هذا المجال كان نوعا من اللجوء المهني هروبا من البطالة ومن الوضعية الهشة التي كانوا يعيشونها، وأن قرارهم العمل فيه كان حتميا واضطرابيا، ليجدوا أنفسهم يواجهون صعوبات جمّة تتعلق بنقص الخبرة والتّجربة في تسيير المشروع، ومشاكل إدارية وضريبية يفوق ثمنها أحيانا نسبة المداخيل المادية التي يجنوها من مشاريعهم، وهذا الوضع يدفعهم إمّا إلى تغيير النشاط المقاولاتي في المجال نفسه أو يخرجون من مجال المقاولاتية بالتّوجه إلى العمل المأجور، (بلغت نسبة عدم الإجابة على هذا الموضوع 2,70%).

نماذج اجتماعية حول بدايات التّوجه للنّشاط المقاولاتي عند حاملي الشهادات الجامعية

لقد كشفت لنا الدراسة أولاً أنّ توجّه نسبة من الشباب الجامعي نحو المجال المقاولاتي لم يكن مرتبطا بميولهم نحو هذه المهنة ورغبتهم فيها، كما لم يكن ذلك بدافع اكتسابهم لثقافة المقاول، بل كان ذلك أمرا حتمياً وإيجابياً يمكن تفسيره على أنه شكل من أشكال اللجوء المهني بعد انعدام الحصول على منصب شغل نمطي بحيث يصبح هذا المجال هو الحل الأخير بالنسبة لهم.

ويمكن تدعيم هذه التّوجهات الكبرى التي كشفت عنها المعطيات الإحصائية من خلال المقابلات التي أجريناها مع عيّنة من حاملي الشّهادات المقاولين، والتي تُبيّن أن حالات اللجوء إلى النشاط المقاولاتي قد يكون في غالب الأحيان مرتبطا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصّعبة، وقد تكون انعكاسا لتجارب شخصيّة يكتسب ثقافتها الفرد قبل تخرجه من الجامعة أو بعدها.

تمثّل النماذج التالية مسارات مختلفة للولوج إلى النشاط المقاولاتي، فالحالة الأولى مرتبطة بالظروف الصّعبة التي عاشها أحد حاملي الشهادات الجامعية والذي عبّر عن ضعف قدرة الأسرة في تحقيق المتطلبات الضرورية للعيش الكريم، وهذا

الوضع نعى عنده الإحساس بعدم الأمان (Castel, 2003, p. 05)، كما زاد من حالة عدم يقينية مستقبله، وكل هاته المخاطر دفعت به إلى خوض غمار النشاط المقاوлатي (ممارسات تجارية، خدماتية) أثناء فترة التمدرس أو بعده. يصرح المبحوث التالي (ذكر، 30 سنة، صاحب ورشة خياطة):

« عندما تنتهي إلى أسرة قليلة الدخل تقول دائما بأنه يجب أن أكون رجلا بمعنى الكلمة، أي أن أكون عاملا ومسؤولا مهما كان سنك ويصبح تفكيرك منصباً في الحصول على منصب عمل، فالفتاة ربّما تكون لديها حسابات أخرى، أي أنها ستتزوج يوماً ما وتُصبح تحت مسؤولية زوجها، على عكس الرجل الذي يجب أن يكون مسؤولاً عن زوجته وعائلته.»

تدفع عوامل الفقر وهشاشة الوضع الاجتماعي والمادي بهذه الحالة إلى العمل في سنّ مبكرة، من خلال ممارسة نشاط مقاولاتي يعتبره المبحوث حلاً للخروج من هشاشته، فتأمين المال الشخصي له ولأسرته هو شكل من أشكال التضامن والالتزام الذي يفرضه هذا الشخص على نفسه.

أما النموذج الثاني من مسارات الولوج إلى النشاط المقاولاتي فهو معاكس تماماً للحالة السابقة، فالتجربة الفردية لأحد المبحوثين تُبيّن أن العلاقة بين النشاط المقاولاتي ليست دائماً مرتبطة بالهشاشة الاجتماعية، فأحد المبحوثين ممّن بدأوا النشاطات التجارية في سن مبكرة بدءاً من فترة التمدرس، وينتمي إلى أسرة ميسورة الحال (أبوه تاجر)، يروي لنا بداياته الأولى في علاقته مع النشاطات الحرة ويكشف لنا عن رغبته في الاستقلالية المادية إزاء أسرته. التصريح التالي يظهر ذلك (ذكر، 28 سنة، صاحب محل تجاري لبيع المواد الغذائية بالجملة):

« كنت أمارس التجارة في السرخفية عن عائلتي، كنت أمارس البيع والشراء، كانت لدي طاولة أضعها في السوق أبيع فيها الحلويات، وقد كنت أمارس هذا النشاط منذ أن كنت في مرحلة الإكمالية، كنت أرفض أن أطلب النقود من أبي، وأردت تحمل مسؤوليتي لوحدي ويكون لدي مالي الخاص.»

وعلى عكس الحالتين السابقتين، يبدو اكتساب الثقافة المقاولاتية بالصدفة أيضا مسارا آخر لممارسة مثل هذه النشاطات التي تُعتبر فرصة غير متوقعة وغير معروفة (Valin, 2014)، والتي نعني بها أنه لم يكن مخططا التوجه نحو هذا النشاط إلا بعد أن مارسه بالصدفة في أيام العطل، عندما قرر ملاً وقت فراغه عن طريق العمل الذي لم يحدد نشاطه ولم يهتم بنوعيته، بقدر ما اهتم بضرورة إيجاد عمل بمساعدة احد أصدقاء والده أو أحد أفراد محيطه. هذا الأخير يلعب دورا هاما في توجيه الفرد المقاول نحو ممارسة المقاولاتية أين يكتسب الثقافة المقاولاتية عن طريق تجربته في هذا المجال بمساعدة أحد الأقارب أو الأصدقاء وتوجيههم له، و« يؤكد كل من (Julien, 1994, p. 203 ; Rayman, 2001, p. 396) على أنه عادة ما تجهز الأرضية لمهنة المقاولاتية من خلال الشبكة الأولية للمعارف والمتمثلة في العائلة، الأصدقاء، المعارف التعليمية والمهنية» (Rajhi, 2011, p. 79)، ويعتبر المبحوث صاحب شركة تثبيت الهاتف ومراكز الاتصال أنّ البحث عن الترفيه وملاً الفراغ وكسب القليل من المال، كانوا دافعا أمام بداية الاقتراب من مثل هذه النشاطات، فالمبحوث الذي يشتغل اليوم بصفته مسيراً لمؤسسته الشخصية منذ ثلاث سنوات، والتي أنشأها بمساعدة ANSEJ، (ذكر، 29 سنة، صاحب شركة تثبيت الهاتف ومراكز الاتصال) يصرّح قائلا :

« كنت أعمل في العطل عند أحد أصدقاء أبي، كان لديه محل في المدينة الجديدة، كنت أعمل لأشغل وقت فراغي في العطل، ولم يكن هذا العمل مخططا له بل جاء بالصدفة عندما التقيت أنا وأبي بصديقه الذي عرض عليّ العمل في محله، أعجبت بذلك

العمل وتعلمت أشياء كثيرة كطريقة تسيير العمل ومعاملة الزبائن
وقررت أن أحقق مشروعِي الخاص وبأني لن أعمل عند شخص
آخر كأجير».

سيرورات الإدماج المهني في المجال المقاولاتي عند حاملي الشهادات الجامعية

من الصعب رسم بدايات فكرة المقاولاتية عند حاملي الشهادات الجامعية، فالدراسة
وإن كانت تعطي لنا صورة عن الملامح السوسيو ديمغرافية لذلك، إلا أنها قد تقف عاجزة
عن تحديد الإرهاصات الأولى لهذه الثقافة عند هذه الفئة.

يعتبر A. Shapero و L. Sokol أن الحدث المقاولاتي قد يرتبط بثلاث نماذج
لتشكّله (سلامي، 2012، ص. 40)، ويكون ذلك إما في شكل « انتقالات ايجابية »
« Les déplacements positifs » متأثرة بالعائلة أو بالسوق أو بالمستثمرين، والتي يمكن
أن تعبّر عن العوامل الثقافية أو المهنية أو التنشئية بوصفها محقّزا على تبيّي مثل هذه
الممارسات، أو يمكن أن تكون مرتبطة بنموذج آخر ناتج عن « الأوضاع الوسيطية » بحيث
يكون الحدث المقاولاتي بمثابة نتيجة لوضع اجتماعي، ثقافي أو مهني، وتعتمد على إدراك
الشخص لرغباته Perception et désirabilité وإدراك عملية إنجاز الحدث المقاولاتي
Perception et faisabilité، كما يُمكن أن يكون مرتبطاً أيضا « بالانتقالات السلبية »
التي تمثل وضعاً اجتماعياً أو مهنيّاً سلبياً (التسريح من العمل، البطالة، الطلاق، عدم
الرّضا عن وضع مهني معيّن...). كما يعتبر Y. Gasse أن « المقاولاتية قبل كل شيء ذهنية
Une mentalité، أي طريقة لتكوّن الذات، أسلوب حياة، وهناك عوامل اجتماعية
وثقافية تؤثر مباشرة على الرغبة المنظور إليها لسلوك معيّن أو لفعل معيّن »
(Gasse, 2009, p. 74).

غالبا ما تكون للشباب المقاول تجربة العمل في المجال المقاولاتي قبل تحقيق مشروعه
الخاص، ويكون هذا العمل ذو الطابع الرسمي أو غير الرسمي، بحيث يُعتبر مرحلة أولية

يكتسب من خلالها التجربة والثقافة المقاولاتية ويتعلّم فيها تسيير المشروع وإدارته، كما أنه غالباً ما تتزامن هذه الممارسة مع فترة تكوينه الدراسي والجامعي، أين نجده يدرس ويعمل في الوقت نفسه. يكشف لنا تحليل المقابلات التي أُجريت مع عيّنة من هؤلاء المقاولين عن وجود ثلاثة مسارات لسيرورة الإدماج في النشاط المقاولاتي وهي :

- المسار الأول وهو الإدماج المهني في النشاط المقاولاتي المرتبط بالعمل ضمن المشروع العائلي باعتباره أول خطوة للإدماج المهني بحيث يكون فيه هذا النشاط مرتبطاً بأفراد العائلة، الأقارب والأصدقاء.

- المسار الثاني للإدماج المهني مرتبط بالانتقال من العمل عند الخواص كمرحلة لجوء اجتماعي ومهني إلى بناء مشروع مقاولاتي يكون الهدف منه التخلص من الهشاشة الاجتماعية والبطالة، أو الانتقال من حالة العمل في النشاطات الموازية إلى تجسيد فكرة المشروع المقاولاتي ضمن القطاع الرسمي، ويكون ذلك بعد اكتساب التجربة الميدانية.

- المسار الثالث الوجهة المقاولاتية بعد القطيعة مع النشاط المهني المأجور الدائم، أين يتوجّه الفرد إلى العمل في هذا المجال بعدما كانت له تجربة العمل مقابل أجر، فيقرّر الاستقالة والتّوجه إلى هذا النشاط نتيجة عوامل جعلته يُغيّر وجهته من العمل المأجور إلى العمل المقاولاتي. ويمكن أن نستعرض بالتحليل في هذا المجال ثلاث مسارات لهذه الانتقالات:

الهروب من أزمة البطالة والتوجه نحو المقاولاتية

تُعتبر البطالة من أهم الدوافع التي تجعل الفرد يتوجّه نحو المجال المقاولاتي، حيث ترى إحدى المقاولات المبحوثات بأنّ حظوظ حامل الشهادة الجامعية قد أصبحت شبه منعدمة في الحصول على عمل يضمن الكرامة، بل وأكثر من ذلك يصبح النّظر إلى مرحلة الدّراسة وكأنّها مرحلة لتضييع الوقت ولا جدوى منها، لذا يُصبح النّشاط المقاولاتي جواباً حتمياً لظرف اجتماعي.

هذا النّموذج تعكسه المبحوثة الحاصلة على شهادة تطبيقية في علم النفس والتي لم تستطع بشهادتها أن تجد لنفسها مكاناً ضمن سوق العمل سوى تجسيد مشروع مهني

(محل خياطة الستائر والصالونات) لا يتناسب مع تخصصها، وقد اعتمدت في ذلك على أسرته التي ضمنت لها البدايات الأولى لهذا النوع من النشاط المهني. يبدو دعم الأسرة ووكالة القرض المصغر ANGEM عاملان حاسمان في ولوج هذه الفتاة الجامعية إلى هذا النشاط. فالمبحوثة (أنثى، 39 سنة، صاحبة محل لصناعة الستائر والصالونات) تقول

« عندما أنهيت دراستي لم أكن أفكر في العمل في مجال الخياطة، أمضيت سنتين في البحث عن عمل، في تلك الفترة لاحظت بأن إخوتي قد توجهوا للعمل في مجال الخياطة وكانوا يكسبون المال الوفير من وراء عملهم، بالرغم من أن مستواهم الدراسي محدود، وقد استطاعوا توفير السكن والسيارات، كما اقترحوا عليّ أن أعمل معهم فقبلت وتعلمت حرفة الخياطة، وقد كان الدافع الرئيسي لتوجهي نحو هذا الميدان هو الحاجة إلى المال، خاصة وأنني كنت مخطوبة في تلك الفترة وكان عليّ شراء جهاز العروس، بعد مرور سنوات تأقلمت مع هذا العمل وأصبحت محترفة فيه، فقررت فتح محلّي الخاص وبناء مشروعّي الخاص.»

يبدو أنّ نجاح الفرد في الإدماج مهنيًا لا يتوقف على تكوينه الجامعي ولا على شهادته الأكاديمية، بل يتوقف على ما يملكه من تكوينات حرفية أو شهادات مهنية تطبيقية أخرى، بحيث تسهّل له الانتقائية في سوق العمل، خصوصًا وأنّ هذه الأخيرة تفضّل الخبرة والتجربة عوض الطابع الأكاديمي للشهادات.

التنشئة الاجتماعية المهنية والثقافة المقاولاتية العائلية

تلعب التنشئة المهنية دورًا كبيرًا في اكتساب الفرد للثقافة المقاولاتية وتوريثها له، فحسب A. Fayolle. تُعتبر العائلة والنظام التعليمي والأوساط المهنية الفاعلين في تكوين روح المقاولاتية وثقافتها لدى الفرد (Fayolle, 2003)، فهناك من المقاولين حاملي

الشهادات الجامعية من تُؤثّر فيه فكرة المشروع المقاولاتي بما يمتنه أحد الوالدين، بحيث يصبح هذا الفعل سيرورة إرث مهني.

يمثّل النموذج التالي الذي تعبّر عنه المبحوثة (أنثى، 25 سنة)، والتي تشرف حاليا على محل للطرز الصنّاعي، حيث تأثرت هذه الأخيرة بالموروث المهني الذي تحمله والدتها والتي لا تزال تمارس نشاط الطرز. هاته الفتاة الحاملة لشهادة ليسانس في علم التسيير لم تُجرب حظها في طلب العمل النمطي، بل جسّدت مشروعها المهني بتمويل ANSEJ و ANGEM مباشرة بعد تخرجها، كما أنّ حالتها العائلية المتزوجة لم تكن أمامها عائقا في الاستثمار في النشاط المقاولاتي. التصريح التالي يعكس هذه الحالة :

« عندما كنت صغيرة كنت أرى والدتي وهي تخطط الملابس، فعلمتني خياطة ملابس الدمى، وعندما التحقت بالثانوية بدأت مساعدتها في خياطة الأزياء النسوية، كنت دائما محبة لهذه المهنة. كما كنت أمضي أوقاتا طويلة في محلها كي أساعدها، فمشروعي المهني الذي كنت أفكر فيه هو فتح محل لخياطة الأزياء، فقد قررت امتحان نفس حرفة والدتي التي ستؤجّني وتساعدني في تسيير أمور عملي، ولم أفكر يوما في العمل في شركة أو مؤسسة لأنني خلقت بصفات امرأة مقاولاتية اكتسبت حب عملها من والدتها.»

فإلى جانب تأثر الفرد بعمل والديه واكتسابه لروح المقاولاة من خلال التنشئة المهنية التي تكون مقصودة أو غير مقصودة مثلما تُبيّنه الحالة، فإن إتباع المسار العائلي المهني نفسه قد يكون بسبب ما يُوقّره من مرافقة في تسيير المشروع وما يضمنه من تسيير محكم بحكم التجربة والاحترافية في هذه المهنة.

الانتقال من العمل المأجور الدائم إلى النشاط المقاولاتي

يرتبط تخصص الشاب الجامعي الذي يختاره بعد حصوله على شهادة البكالوريا بمشروعه المهني وبطبيعة العمل الذي ينوي ممارسته مستقبلا، بعد الانتهاء من دراسته

وحصوله على الشهادة الجامعية، غير أن توجيهه إلى تخصص جامعي لا يتوافق مع اختياره قد ينتج عنه تغيير فكرته حول مشروعه المهني، فبعد أن كان يفكر بالعمل في منصب معين ويطمح إلى دراسة تخصص يساعده على الالتحاق به، يأتي التوجيه الجامعي غير المرغوب فيه ليُفشل مشروعه المهني، ليقرّر بعد ذلك الالتحاق بعدها بمجال المقاولاتية بعد « فشله » في تحقيق الإدماج المهني في مجال العمل المأجور.

تُعتبر تصريحات المبحوث (ذكر، 28 سنة، ليسانس في تقنية الاتصال) نموذجاً لمشروع مهني تأثر بشكل سلبي بالتوجيه الجامعي، فهذا الأخير كان يرغب في التكوين في الهندسة المعمارية لكن نتائجه لم تسمح له بذلك، وفُرض عليه التكوين في تقنيات الاتصال الإلكتروني. تخرّج من هذا التخصص واستطاع الحصول على منصب عمل نمطي ضمن شركة متعدّدة الجنسيات بمساعدة أحد أقربائه (خاله)، إلا أنّ تمثلاته حول مشروعه المهني جعلت نظرتة إلى نشاط العمل المأجور ترتبط بالفشل. هذا الوضع جعله يُجسّد مشروعاً مهنيًا (تمويل ANSEJ) لإنتاج الثلج الصناعي والذي يعتبره بداية تحقيقه للنجاح في الإدماج المهني، فالمبحوث يقول :

« في الجامعة أردت أن أدرس الهندسة المعمارية ولكنني لم أتحصل على المعدل الذي يؤهلني لذلك، فتم توجيهي الى تخصص تقنيات الاتصال الإلكتروني، كنت أرى نفسي عاملاً في مجال الهندسة المعمارية، أردت تغيير التخصص، فعلت كل ما بوسعي لتحقيق ذلك ولكنني لم أستطع.»

يظهر أنّ الحصول على منصب عمل دائم ليس دائماً دليل على الإدماج المهني الناجح والمرضي للفرد، بل قد تكون طموحات وميول هذا الأخير تتعدى ذلك في البحث عن ما لا يوقّره هذا النوع من العمل، كأن يبحث الفرد مثلاً عن الاستقلالية في العمل، التي تعتبر من المحفّزات الرئيسية للتوجه نحو المقاولاتية (Chauvin, et al., 2014, p. 148). وتكون لديه الصلاحيات في اتخاذ القرارات وتسيير العمل.

خاتمة

ممارسة المقاولاتية عند حاملي الشهادات الجامعية وسيرورة إدماجهم المهني خاضعة للمنطق الانتقائي لسوق الشغل، وهذه الآلية سبقت الإشارة إليها في نتائج مشروع البحث الموسوم بـ «الإدماج السوسيو- مهني لحاملي الشهادات الجامعية بمدينة وهران».

يمكن القول أنّ الممارسة المقاولاتية، سواء كانت تعبيرًا عن حالة من اللجوء المهني نتيجة لضعف حظوظ الولوج إلى العمل النمطي أو نتيجة اختيار شخصي أو نتيجة للتنشئة المهنية، لا تعدو أن تكون إلا أشكالًا موضحةً لآليات اشتغال هاته الانتقائية في سوق الشغل، كما يمكن القول أيضًا أنّ مجالات استثمار النشاط المقاولاتي، والذي يغلب عليه الطابع الخدماتي، يؤكّد إمكانية تحقيق فرضيتين على الأقل: الأولى مرتبطة بالقيمة التشغيلية للشهادة الجامعية. فالنشاط المقاولاتي الممارس من طرف الفئة المبحوثة يؤكد أنّ الشهادة الجامعية ليس لها دورا فاعلا على العموم في بناء المشروع المهني المقاولاتي (مؤشر عدم التوافق بين المنظومة التكوينية الجامعية وسوق الشغل)، أما الفرضية الثانية، فالحالات المدروسة للنشاط المقاولاتي، خصوصا في قطاع الخدمات المستثمر من طرف حاملي الشهادات من أصول اجتماعية شعبية، تؤكّد أنّ هذا النشاط المهني ليس إلا نشاطا من أجل توفير «لقمة العيش» (entrepreneuriat de survie).

إذا كانت الممارسة المقاولاتية محدودة وضيئة لدى فئة حاملي الشهادات الجامعية فإنّ ذلك راجع لشبه انعدام تلقين ثقافتها في مناهج التعليم بجميع مستوياتها، مما يجعل اكتسابها ضعيفا ويحصرها في فئة من حاملي الشهادات الجامعية من أصول اجتماعية معيّنة لها حظوظ أوفر في تحقيق نموذج مقاولاتي ناجح.

ويمكن الإشارة في الأخير إلى أنّ النشاط المقاولاتي هو «مغامرة مهنية»، لذا يجب مواصلة تتبّع مسارات هذه المقاولات بعد تجسيدها ميدانيا، من أجل توسيع أعمق لفهم تأثير الأصول الاجتماعية للمقاولين الشباب، مساراتهم التكوينية الجامعية واستراتيجياتهم من أجل ضمان ديمومة النشاط المقاولاتي أو تطويره.

ببليوغرافيا

رصايثي، سهيلة (2003/2002)، المقاولون الجزائريون الجدد ونوعية مشاريعهم، دراسة ميدانية لأعضاء جمعية منتدى رؤساء المؤسسات. [مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع العمل والتنظيم، جامعة الجزائر] (غير منشورة).

سلامي، منيرة (2012). التوجّه المقاولاتي للشباب في الجزائر بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة-تجربة وكالة الوساطة والضبط العقاري وتجربة الحظيرة التكنولوجية بالجزائر-، في إطار الملتقى الوطني حول : استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، ورقلة-الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.

ANGEM : Agence nationale de gestion du micro-crédit.

ANSEJ : Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes.

Benghabrit-Remaoun, N., & Elaidi, A. (2012). Jeunes et vécu social en situation de crise : retour sur des recherches menées dans l'Algérie des années 90. *Insaniyat*, (55/56), 91-120.

Chauvin, P.- M., Grossetti, M., & Zalio, P.-P. (2014). *Dictionnaire Sociologique de l'entrepreneuriat*, Paris : SciencesPo. Les presses.

Fayolle, A. (2003). Installer l'esprit d'entreprendre dans les grandes entreprises et les organisations. Dans *Gérer et Comprendre*. (72), 26-39.

Gasse, Y. (2009). *L'entrepreneuriat francophone : évolution et perspectives*. France : Cedimes, L'Harmattan.

Glee, C. (2009). *A quoi sert le projet professionnel ? De l'impact d'un outil d'orientation professionnelle sur le management des ressources humaines ou : la prospective, versus individuel, Management et avenir*, 5 (25), 406-426, DOI10 .3917 / MAV .025 .0406. ([http:// www.cairn.info/revue-management-et-avenir-2009-5-page-406.htm](http://www.cairn.info/revue-management-et-avenir-2009-5-page-406.htm)).

Lebaron, F. (2009). *La Sociologie de A à Z : 250 mots pour comprendre*, Paris : Dunod.

Madoui, M. (2004). *Ethique islamique du travail et comportement économique : le cas des entrepreneurs Algériens. Entrepreneurs et PME*. L'Harmattan.

Mesure, S., & Savidan, P. (2006). *Le dictionnaire de Sciences Humaines*, 1^{ère} édition. Paris : PUF.

Peneff, J. (1982). *Carrières et trajectoire sociales des patrons algériens*, Acte de la recherche en sciences sociales, 41, Le camp de concentration, pp. 61-72.

Peneff, J. (1983). *Les chefs d'entreprises en Algérie*, Dans acte du colloque : Entreprises et entrepreneurs en Afrique, (T2.), Paris : L'harmattan.

Rajhi, N. (2011). *Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement à l'université*. [Thèse de doctorat, Gestion et management, Spécialité sciences de gestion, Université de Grenoble].

Robert, C. (2003). *L'insécurité social qu'est-ce qu'être protégé ?*. France : Seuil et la République des Idées.

Valin, A. (2014, 16 juillet). Le hasard en sociologie, autour des pratiques quotidiennes des jeux d'alea, Sciences Humaines combinée. *Revue électronique des écoles doctorales, ED LISIT et ED LETS*, (14) -Actes du colloque 2014 Articles.